مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: واقع الاستثمار في القطر العربي السوري وآفاق تطويره
اسم الكاتب: د. حيان سلمان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4165
تاريخ الاسترداد: 2025/05/16 01:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (3)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (31) No. (3) 2009

واقع الاستثمار في القطر العربي السوري وآفاق تطويره

الدكتور حيان سلمان *

(تاريخ الإيداع 23 / 3 / 2009. قُبِل للنشر في 2009/6/25)

□ ملخّص □

تُعدُّ الاستثمارات الحامل الاقتصادي الأساسي لتحقيق التنمية العامة الشاملة. فالمشروعات الإستثمارية تساهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدى إلى زيادة الدخل القومى وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين. كما وتسهم في توفير الخدمات والمنتجات للمواطنين وللمستثمرين داخل الدولة وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الالات والمعدات. كما أن لها دور اساسي في توفير فرص العمل، الى جانب مساهمتها في زيادة معدلات التكوين الرأسمالى للدولة.

وانطلاقاً من إدراك الحكومة السورية لهذة الأهمية الإقتصادية للاستثمار، وضعت الاستثمار هدفاً اقتصادياً وطنيًا وقامت بالعديد من إجراءات الإصلاح الاقتصادي، إلا أنه وعلى الرغم من كل المزايا التي قدمّت للاستثمارات فإنها لم تعط النتائج المتوقعة منها حتى الآن، كما يلاحظ أن قطاع الخدمات والنقل والعقارات يجذب معظم الإستثمارات في حين أن القطاعات الإقتصادية الإنتاجية كقطاع الزراعة والصناعة لا تزال الاستثمارات فيها متواضعة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار المحلي والأجنبي– توزع الاستثمارات – معدل الاستثمار– الادخار– الإنتاجية – معدل النمو الاقتصادي– الإنتاجية الحدية– الكفاية الاقتصادية – الإنتاج الإجمالي– الناتج القومي الإجمالي– التخطيط التأشيري والمركزي– مؤشر الانكشاف الإقتصادي.

* مدرس – قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (3)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (31) No. (3) 2009

The Situation of Investment in Syria and Prospects of Its Development

Dr. Hayyan Salman *

(Received 23 / 3 / 2009. Accepted 25/6/2009)

□ ABSTRACT □

Investments are the basic economic carrier to achieve the general total development. The investment projects help to increase the production and productivity which leads to the increase of national income, and the rise of the individual's share of it, which leads to improve the level of living. They also help to provide the services and products for the citizens and investors inside the country, and export the surplus which provides the foreign currency necessary to import machinery and equipment. They also have a basic role in providing jobs in addition to increasing the levels of capital formation of the state.

Government's awareness of the economic importance of investment led it to put the investment as a national economic target and performed many of the economic reforms. But all these procedures did not give the expected results until now. It can be noticed that the sectors of services, transportation, and real estate attract most of investments, whereas the level of investment in the productive sectors such as agriculture and industry is very low.

Key Words: Local and Foreign Investment, Investment Distribution, Investment Rate, Saving, Productivity, Economic Growth Rate, Marginal Productivity, Economic Efficiency, Gross Production, Gross National Product, Indexical and Central Planning, Index of Economic Disclosure.

* **Assistant professor, Department of Economies, Faculty of Economies, Tishreen University, Lattakia, Syria**

مقدّمة:

تتوقف معدلات التنمية الاقتصادية بشكل أساسي على الاستثمار[1] الأمثل للموارد المتاحة، وبصورة أساسية على معدلّ الاستثمار[2]. وتأتي أهمية الاستثمارات من دورها الفعّال والمباشر في تحقيق الأهداف المجتمعية :

– زيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي يجب أن يوزع على فئات المجتمع وقطاعاته كافة، ويعبر عنه بالتفاضل الكائن بين قيمة الإنتاج الإجمالي ومستلزمات الإنتاج.

– زيادة الأمن الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

– تخفيض مستوى التبعية للخارج من خلال الاعتماد على سياسة إحلال السلع المنتجة محليا محل المستوردات.

– تحسين وضع الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات.

– تحسين المؤشرات الاجتماعية مثل تقليل معدلات الفقر ورفع المستوى المعاشي المادي والمعنوي للمواطن

– توفير فرص العمل وتخفيض معدل البطالة.

وبناءً على ما تقدم، نرى أن الاستثمارات تسهم في توليد نمواً ذاتيا على المدى القصير والمتوسط والطويل مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة. و انطلاقاً من ذلك تم إصدار قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته الهادفة إلى تنظيم القنوات الاستثمارية والتي تجسدت في تحويل مكتب الاستثمار إلى هيئة الإستثمار السورية بموجب المرسوم التشريعي رقم 9 لعام 2007 إضافة إلى صدور المرسوم رقم 51 لعام 2006 المتضمن تعديل قانون ضريبة الدخل رقم 24 لعام 2003 ليخفضّ معدلات الضريبة إلى مستويات مشجعة بهدف تشجيع الاستثمارات وتحويل المدخرات إلى استثمارات وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية. إلا أن الواقع الفعلي يبين إن تشجيع الاستثمار وتحفيزه لا يقتصر على تقديم الحوافز فهو بحاجة إلى مجموعة من العناصرالاساسية المتكاملة: السياسات الاقتصادية، البنية التحتية المتطورة، الضمانات المقدمة للمستثمرين، تبسيط القوانين والإجراءات، تطوير النظام المالي . ..الخ.

من خلال هذا البحث سيتم تناول تطور المشاريع الاستثمارية في سورية من سنة لأخرى بشكل عمودي وأفقي وفي كلّ القطاعات والمحافظات .

مشكلة البحث:

وعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة السورية لزيادة حجم الاستثمارات وتحسين فعاليتها من حيث التنوع والنوعية من خلال إصدار القوانين والمراسيم التشريعية الداعمة للاستثمار في جميع المجالات والقطاعات الإقتصادية، إلا أننا نلاحظ أن قطاع الخدمات والنقل والعقارات لا تزال تستقطب معظم الإستثمارات على حساب قطاعات إقتصادية إنتاجية أساسية كقطاع الزراعة والصناعة. وبالتالي فالإشكالية التي يمكننا عرضها تتجلى من خلال طرح التساؤل الآتي:

ما الأسباب التي تجعل من قطاعات الخدمات و النقل و العقارات في سورية قطاعات جاذبة للاستثمار على حساب القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الزراعية و الصناعية؟

---

[1] في هذا البحث نقصد بالاستثمار الاستثمار الحقيقي الذي يؤدي إلى إضافات جديدة على الأصول الإنتاجية والسلع الرأسمالية. نورد هذا التعريف لتوضيح الاختلاف بين الاستثمار والخصخصة التي تتجلى في بيع شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص وتؤدي إلى تحولّ في شكل الملكية وليس في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع أو الدولة.

[2] معدل الاستثمار هو عبارة عن نسبة قيمة الاستثمارات إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: عدم وجود خريطة استثمارية واضحة في سورية يشجعّ على زيادة الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية ويقللّ من التكاليف والوقت والإجراءات الروتينية .

الفرضية الثانية : عدم وجود إستراتيجية وطنية واضحة داعمة للقطاعات الإنتاجية.

الفرضية الثالثة : عدم وجود للبنى التحتية الأساسية والبيئة التشريعية الحاضنة للاستثمارات في القطاعات الإنتاجية الأساسية .

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

أهمية البحث تأتي من قلة عدد البحوث في هذا المجال ولاسيما تلك التي تتناول أسباب توجه معظم الاستثمارات في سورية نحو قطاع الخدمات على حساب بقية القطاعات. الباحث يحاول من خلال هذا البحث دراسة وتحليل واقع الاستثمار وتحديد الثغرات والصعوبات التي تواجهه ومن ثم طرح أسس للمعالجة. فضلاً عن هذا فإن أهمية البحث تأتي من كونه يشكلّ محاولة للمساهمة في تقييم الواقع الراهن للاستثمارات في ضوء القانون رقم 10 وتعديلاته وخاصة المرسوم رقم 8 لعام 2007. بهدف التوصل إلى تقديم اقتراحات وتوصيات وحلول علمية وعملية تسهم في تحسبن واقع البيئة الاستثمارية في سورية.

هدف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

– توضيح جوهر ومضمون وأهمية الاستثمار بالنسبة للاقتصاد السوري.

– تقييم الواقع الاستثماري الراهن في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية بهدف التعرف على الصعوبات التي تحدّ من زيادة فاعليتها ومردوديتها .

–وضع التوصيات التي يمكن أن تسهم في تجاوز المعوقات و تحسين المناخ الجاذب والحاضن للاستثمارات الإنتاجية التي تعتبر أساس تحقيق التنمية العامة الشاملة .

طرائق البحث ومواده:

اعتمد الباحث على المنهج التاريخي مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي عند تحليل التقارير والجداول الإحصائية .

والمشاريع الاستثمارية التي تمت دراستها تعود للقطاعات الصناعية والزراعية والخدمية والبالغ عددها 2556 مشروعاً وللفترة الممتدة من عام 1991 ولنهاية 2007 .

والمصادر التي اعتمد عليها الباحث التقريرين الأول والثاني الصادرين عن هيئة الاستثمار السوري لعامي 2007 و2008 ، إضافة إلى متابعة الدراسات المتعلقة بالاستثمار في سورية وحضور الندوات والمؤتمرات وورش العمل المخصصة لذلك .

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: بحث بعنوان مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية عوامل الجذب والطرد من إعداد مصطفى الكفري عام 2008، ركز الباحث على المشكلات التي تواجه عملية جذب وتوطين الاستثمارات المختلفة دون التطرق إلى عملية التوازن الاستثماري بين القطاعات المختلفة وخلصت الدراسة إلى أن العوامل التي تساعد في تشجيع الاستثمارات هي توافر مناخ استثماري سليم ومستقر كالحفاظ على معدلات تضخم مناسبة وسعر صرف مستقر و تحرير سعر الفائدة [1].

الدراسة الثانية : بحث بعنوان التحديث الصناعي في سورية الضرورة الواقع و التحديات من إعداد فؤاد اللحام2008، ركز الباحث على المشكلات التي تعترض الاستثمار في القطاع الصناعي وخلص الباحث إلى ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص في النهوض بالواقع الاستثماري الصناعي وإشراكه في عملية اتخاذ القرار وإلى ضرورة توفر الإرادة في التحديث لدى القائمين عليه وتفعيل دور الاتحادات المهنية [2].

الدراسة الثالثة : بحث بعنوان واقع وآفاق فرص الاستثمار في المناطق الحرة السورية من إعداد عدنان سليمان 2005، ركز الباحث على مزايا الاستثمار في المناطق الحرة والمشكلات التي تواجهها الاستثمارات وخلصت الدراسة إلى ضرورة زيادة الاستثمار في البنية التحتية وتوحيد الجهات الوصائية والإدارية المشرفة على إدارة الاستثمار[3].

مخطط البحث:

للإجابة على التساؤل المطروح كإشكالية لهذا البحث قمنا بتقسيم البحث إلى الموضوعات الآتية: في المقام الأول قمنا بتحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي السوري ومن ثم تعرضنا إلى جوهر و مضمون الاستثمار ومن ثم قمنا بتحليل واقع الاستثمارات العامة والخاصة في الخطة الخمسية العاشرة. كما تم التعرض إلى دور هيئة الاستثمار السورية وبعد ذلك عملنا على تحليل الواقع الاستثماري وفق الشكل القانوني وتوزيع الاستثمارات حسب المحافظات وحسب القطاعات. وانتهى الباحث إلى عرض النتائج والتوصيات في المقام الأخير.

النتائج والمناقشة:

إنّ تفعيل الاستثمارات وزيادة معدلها ليس هدفا بحد ذاته بل وسيلة لتحقيق الأهداف المجتمعية. وقد ربط كثير من الاقتصاديين بين معدلّ الاستثمارات وتوزعها وبين تحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة على مستوى الاقتصاد الكلي والتي هي في جوهرها ثلاثية الأضلاع : المحافظة على مستوى معقول من النمو الاقتصادي وتشغيل العمالة واستقرار الأسعار. [4]

ويأتي تركيزنا على نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي سيتوزع على جميع مكونات المجتمع وقطاعاته وأفراده. ومن خلال تحليلنا لتطور الناتج وللأعوام من 2003 ولغاية 2007 الموضح في الجدول رقم (1) : [5]

الجدول رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي السوري بسعر السوق بالأسعار الثابتة بملايين الليرات السورية للفترة ما بين 2003 و2007

القطاعات/ السنة	2003	2004	2005	2006	2007
الزراعة	254078	246270	265504	292457	262289
الصناعة والتعدين	248905	295369	286529	288140	296247
البناء والتشييد	39213	32508	36438	50593	55101

تجارة الجملة والمفرق	163857	194632	233945	222230	262781
النقل والمواصلات	147419	114484	125464	136902	154000
المال والتأمين والعقارات	37659	47131	56582	57088	70217
خدمات المجتمع الشخصية	27530	27562	31259	35635	39647
الخدمات الحكومية	98387	117658	120803	128699	165836
الهيئات التي لا تهدف إلى الربح	571	532	640	746	779
رسوم جمركية	-	19483	17500	23001	11897
خدمات المال المحتسبة(-)	-	9637	23202	24152	30793
المجموع	1017619	1085993	1151462	1211339	1288001

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية لعام 2008جدول 9/ 15 ص466.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي للسنوات المذكورة كانت وعلى التتالي (1,1%- 6,7%- 6%- 5,2%-6,3%). كما أنّ التقرير الاقتصادي عن أداء العمل الحكومي لعام 2008، ص 8، أكدّ بأنّ المعطيات الأولية تشير إلى استمرار النمو الاقتصادي بمعدل يزيد عن 6%، ووفقاً للتقرير أن هذا يعود إلى التحسن الذي حصل في كل من الصناعة التحويلية والإنتاج الزراعي وساهم في ذلك تحسن النوعية الإنتاجية لكلّ العوامل الإنتاجية[6]. وأن ذلك ترافق مع تبني نهج اقتصاد السوق الاجتماعي منذ حزيران عام 2005 وجوهره التخطيط التأشيري القائم على وضع المؤشرات والأهداف العامة وترك الحرية للفعاليات الاقتصادية أي عدم الدخول في التفاصيل بدلا من التخطيط المركزي الذي يعتمد التوجيه والإلزام من الأعلى نحو الأسفل. ونفذّ هذا مباشرة بعد الخطة الخمسية التاسعة(2001- 2005) والبدء بتطبيق الخطة الخمسية العاشرة منذ مطلع عام 2006. ولذلك ركزنا في تحليلنا على السنوات الثلاث الأخيرة (2005- 2006- 2007) أي السنة الأخيرة من الخطة الخمسية التاسعة والسنتين الأوليتين من الخطة الخمسية العاشرة. ولكن من خلال تحليلنا للفترة نفسها وجدنا:

أ- انخفاض مساهمة القطاعات الآتية:

- مساهمة قطاع الزراعة من نسبة 23% إلى 21% وانخفضت بالقيمة المطلقة كما هو مبين في الجدول السابق.
- مساهمة الصناعة والتعدين من 25% إلى 23% ولكن زادت بالقيمة المطلقة. لكن النقص الأكبر في مساهمة الصناعة الإستخراجية من 17% إلى 13% بسبب تراجع الإنتاج النفطي(حسب تقرير أداء الحكومة المذكور سابقا).
- مساهمة الرسوم الجمركية من 2% إلى 1% وانخفضت في القيمة المطلقة أيضا بسبب تخفيض الرسوم الجمركية بموجب التعرفة الجمركية الجديدة وتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المشتركة. لكن يجب الإشارة إلى أن المستوردات زادت من /502/ مليار ليرة سورية إلى /685/ مليار والصادرات من /424/ مليار ليرة سورية إلى / 579/ مليار. وهذا دليل على الانفتاح الكبير على الاقتصاديات الخارجية. بدليل أنّ حجم التجارة الخارجية ونقصد بها (صادرات + مستوردات) زادت من / 927/ مليار ل.س إلى / 1264/ .

ب- زادت مساهمة القطاعات الآتية في القيمة المطلقة والنسبية :

- مساهمة قطاع البناء والتشييد من 3% إلى 4% .
- مساهمة قطاع النقل والمواصلات من 11% إلى 12% .

- مساهمة قطاع الخدمات الحكومية من 10% إلى 13% .

ج- حافظت القطاعات الآتية على مساهمتها وهي :

- المال والتأمين والعقارات على نسبة 5% وزادت بالقيمة المطلقة.
- خدمات المجتمع والخدمات الشخصية على نسبة 3%وزادت بالقيمة المطلقة .

وبسبب المساهمة المتواضعة للهيئات التي لا تهدف إلى الربح فإننا لم نتناولها بالتحليل وبقيت مساهمتها بحدود0,8 مليار ليرة سورية .

وهكذا نجد أنّ القطاعات ذات الطابع الخدمي زادت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بعكس قطاعات الإنتاج المادية من زراعة وصناعة. وهذا بسب زيادة الاستثمارات في القطاعات الخدمية بشكل أكبر منه في القطاعات الإنتاجية. ومن هنا نرى أنّ الاستثمارات وتوزعها بشكل متوازن هي الكفيلة بزيادة الناتج المحلي الإجمالي من جهة وزيادة مساهمة كلّ القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي وخاصة قطاعات الإنتاج المادي (الزراعة والصناعة) التي نملك مزايا نسبية كبيرة فيها.

أولا- جوهر ومضمونالاستثمار:

يرتبط تحسن المؤشرات الإقتصادية السورية بتحسين محددات الاستثمار على المستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي. ويمكن أن ننظر إلى الاستثمارات حسب مصدرها أي استثمارات(داخلية أو خارجية) أو حسب طبيعتها (استثمارات ملموسة مادية اواستثمارات غير ملموسة مثل الاستثمار في التعليم) أو حسب طابع الملكية (استثمارات حكومية واستثمارات خاصة). ويعبر عن الإستثمار بأنه(إجمالي تكوين رأس المال الثابت زائدا التغير في قيمة المخزون) [7]. والمقصود بكل من المصطلحين ما يأتي :

- إجمالي تكوين رأس المال الثابت هو الإنفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة زائدا الإضافات والتجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة زائدا قيمة أعمال البناء تحت الإنشاء.
- التغير في المخزون يعبر عن صافي التغير في قيمة المخزون والبضائع تامة الصنع وغير تامة الصنع الموجودة في المخازن أو أمكنة العمل في نهاية العام .

وتتأثر الاستثمارات بشكل أساسي بثلاثة عناصر وهي (الإيرادات المستقبلية- التكلفة الإجمالية- التوقعات الاقتصادية)، فضلاً عن الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية ...إلخ. وأهمية أي مشروع استثماري تكون من خلال آثاره المباشرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتكامله مع المشروعات الأخرى القائمة في المنطقة نفسها [8]. وهنا نرى من الضرورة إلقاء الضوء أولاً على الاستثمارات الحكومية ومن ثم الاستثمارات الخاصة. إذ يرى الباحث ضرورة أن يعمل كل من القطاع العام والخاص تحت خيمة وطنية واحدة و جهة واحدة مشرفة عليهما وخاصة بعد اعتماد مبدأ التشاركية بين العام والخاص منذ عام 2009.

ثانيا- تحليل واقع الاستثمارات الحكومية في الخطة الخمسية العاشرة:

أولت الخطة الخمسية العاشرة أهمية متميزة للاستثمارات وتنفيذها وخصصت مبلغ / 1159/ مليار ليرة سورية لاستثمارات القطاع العام يتوقع أن ينفق منها حتى نهاية عام 2008 حوالي /561/ مليار ليرة سورية. أي لتنفيذ الخطة الإستثمارية يجب إنفاق /598 / مليار في عامي 2009 و2010. وبما أنّ موازنة 2009 أقرت بإنفاق استثماري قدره/ 275 / مليار ليرة سورية فهذا يعني أنه يجب إنفاق / 323/ مليار ليرة سورية عام 2010 (التقرير الحكومي ص 17). ومن جهة ثانية أكدت الخطة بأنه يجب أن لا يقل معدل الاستثمار عن 28% للسنوات

من 2006 ولغاية 2010 لكن واقعيا بلغ المعدل لعام 2006 و2007 نسبة 23% وتراوح النقص بين القطاع العام بمعدل 4 درجات بسبب تخفيض الإنفاق العام لضبط العجز في الموازنة [9]. لذلك لابدّ من تفعيل استثمارات القطاع الخاص للتعويض عن هذا النقص. ولا سيما أنّ الخطة الخمسية العاشرة وزعت الاستثمارات بنسبة 53% منها للقطاع العام و47% للقطاع الخاص[10]. لكن ومن خلال تحليلنا لاستثمارات القطاع العام للسنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية العاشرة (2006– 2009). ومن خلال المقارنة بين المخطط والمنفذ لاحظنا أن التفاوت كبير وبالتالي من الصعوبة أن يحقق ما خصص له من استثمارات للأسباب الآتية:

أ– خصصّ للإنفاق الاستثماري في الموازنة الاستثمارية للأعوام (2006– 2007– 2008– 2009) وبمليارات الليرات السورية وحسب التسلسل الآتي [195– 258– 230– 275) شكلت من إجمالي الموازنة السنوية للأعوام المذكورة نسبة (39%– 44%– 38%– 40%) أي أنه أقل من 50% وهذا يعني أن موازنة الإنفاق الجاري هي أكبر من موازنة الإنفاق الاستثماري . لكن من خلال المقارنة بين الاستثمارات المنفذة والمخططة تبين أن الاستثمارات المنفذة للسنوات الثلاث بلغت /561/ مليار ليرة سورية من مخطط قدره للفترة نفسها /683/ مليار ل.س أي بنسبة 82,1% .

ب– لتنفيذ الخطة الخمسية العاشرة والتي ربطت بين الاستثمارات ومعدل النمو الاقتصادي المخطط بين 5و7% للأعوام 2006 و2010 و9% للفترة 2011 و205 (الخطة الخمسية العاشرة ، ص 386). يجب أن يتم العمل على تحقيق إنفاق استثماري للسنتين المتبقيتين من الخطة الخمسية العاشرة أي لعامي 2009 و2010 مقدار/598 / مليار ليرة سورية. ومن الصعوبة تحقيق ذلك لأن أكبر الاستثمارات تحققت في عام 2007 ولم تتجاوز / 195/ مليار ليرة. ومن هنا تبدو أيضا أهمية الاستثمارات الخاصة والتي يُعدُّ جوهرها نشاط هيئة الاستثمار السورية. مع الإشارة إلى أن بعض الاستثمارات تتم بموجب قوانين ومراسيم أخرى مثل القانون رقم 21 لعام 1958 والقوانين الناظمة للمنشات الحرفية ...الخ.

ثالثا– النشاط الاستثماري لهيئة الاستثمار السورية

تأسست الهيئة بموجب المرسوم التشريعي رقم 9 لعام 2007 بهدف تشجيع الاستثمار من خلال تطوير القوانين والأنظمة الاستثمارية متابعة تنفيذ القانون رقم / 8/ لعام 2007 الذي حلّ محلّ القانون رقم / 10/ لعام 1991 وحددت مهام الهيئة بما يأتي :

1. وضع الإستراتيجيات والسياسات العامة للاستثمار في الجمهورية العربية السورية ودراسة القوانين والأنظمة المتعلقة بالاستثمار.
2. اعتماد مشروع الخارطة الاستثمارية للجمهورية العربية السورية وتتبع تنفيذ المشاريع الاستثمارية المشمولة و إصدار الأنظمة الخاصة المتعلقة بعمل الهيئة.
3. مناقشة الموضوعات التي يرفعها مجلس الإدارة واتخاذ ما يلزم بشأنها .

ومن خلال تحليلنا للحصيلة النهائية للمشاريع الاستثمارية منذ عام 1991 ولغاية 2007 ومتابعة وضع المشاريع الاستثمارية سواء المشاريع المشملة أو المنفذة وتنوعها وشكلها القانوني وتوزعها الجغرافي وفق التسلسل الآتي:

1– مقارنة بين عدد المشاريع المشملة والمنفذة:

بلغ عدد المشاريع المشملة والمنفذة خلال فترة / 17/ عام أي من عام 1991 ولغاية عام 2007 والتي تشرف عليها هيئة الاستثمارات السورية كما في الجدول الآتي [11]

الجدول رقم (2) مقارنة بين المشاريع المشملة والمنفذة

المؤشر	المشاريع المشملة	المشاريع المنفذة	نسبة التنفيذ
عدد المشاريع	3762	2556	%67,9
التكلفة الاستثمارية مليون ليرة سورية	1494,8	662,4	%44,3
عدد فرص العمل	218398	128488	%58,8

ومن خلال تحليل الجدول السابق نلاحظ تواضع نسبة التنفيذ وهذا من أكبر التحديات الكبيرة التي تواجه تفعيل الإستثمارات وانخفاض استيعاب اليد العاملة حيث تمّ إحداث / 128488/ فرصة عمل مباشرة شكلت نسبة 58,8% من المخطط في المشاريع المشملة . لكن يجب الإشارة إلى أنّ كل فرصة عمل مباشرة تساهم وحسب التقرير وفي الصفحة 63 في إيجاد بين ثلاث وخمس فرص عمل غير مباشرة. وبرأينا أنّ العدد المصرح عنه هو أقلّ من الواقع بسبب تهربّ المستثمرين من تسجيلهم في التأمينات الاجتماعية. علما أن المرسوم رقم 8 لعام 2007 منح مزايا تشجيعية على تشغيل اليد العاملة ولكن بشرط تسجيلها في التأمينات الاجتماعية .

2- توزيع المشاريع حسب طبيعتها:

فقد توزعت المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات الاقتصادية كما هو واضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3) توزع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات الاقتصادية:

المؤشر	مشاريع مشملة	النسبة إلى الإجمالي	مشاريع منفذة	النسبة إلى الإجمالي	نسبة التنفيذ إلى المشمل
مشاريع صناعية	1576	%42	1010	%40	%64
مشاريع زراعية	176	%5	71	%3	%40
مشاريع النقل	1983	%52	1461	%56	%74
مشاريع أخرى	27	%1	14	%1	%52
المجموع العام	3762	%100	2556	%100	%68

ومن الجدول السابق نلاحظ:

أ- أنّ أكبر نسبة من المشاريع المشملة هي مشاريع النقل وبنسبة 52% .وأيضا أكبر نسبة في التنفيذ 56%. وبلغت نسبة المشاريع المنفذة إلى المشاريع المشملة 74%.

ب- احتلت المشاريع الصناعية المرتبة الثانية بنسبة / 42%/ بالنسبة للمشاريع المشملة ونسبة /40%/ في نسبة التنفيذ. وبلغت نسبة المشاريع المنفذة من المشملة نسبة 64% .

ت- كانت أقل نسبة مخصصة للمشاريع الزراعية حيث بلغت 5% على صعيد المشاريع المشملة و3% من نسبتها التنفيذية وبلغت نسبة التنفيذ من المشاريع المشملة 40% .

ولذلك فإننا نقترح تقديم حوافز مادية ومعنوية فيما يتعلق بالرسوم ومشاريع الإنتاج المادي وبصفة خاصة الزراعة والصناعة. بهدف زيادة وزنها النوعي من إجمالي المشاريع المنفذة حتى نتمكن من استثمار الموارد الزراعية وتصنيعها

بشكل يمكننا من تعظيم القيمة المضافة وتقليل معدل البطالة وتأمين الأمن الغذائي وتعديل الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات وتقليل المستوردات ..الخ

3- توزعّ الإستثمارات حسب شكلها القانوني:

من خلال تحليلنا لتصنيف الاستثمارات المنفذة وفق شكلها القانوني، نلاحظ أنه لا يزال يغلب على منشأتنا الطابع العائلي وهذا لا يتناسب مع الانتشار الواسع للتكتلات والتحالفات الدولية التي تعتمد على الشركات المساهمة وتوجهّ أغلب الشركات نحو الاندماج. لذلك نرى ضرورة أن تتحولّ الشركات العائلية إلى شركات مساهمة الداعمة لزيادة الناتج الإجمالي وتوزيعه بصورة تكون أكثر عدالة من خلال زيادة قاعدة الملكية ولمواجهة المنافسة العالمية وخاصة أمام انفتاح الأسواق على بعضها البعض. و لتعزيز هذا التوجه قامت الحكومة بإصدار تشريعات ضريبية كالمرسوم رقم 51 لعام 2006 المتضمن الحسم الضريبي الديناميكي وتخفيض معدل الضريبة على الأرباح من 28% على الشركات الفردية إلى 14% على الشركات المساهمة. والشركات المساهمة يجب أن تكون أساس الإقتصاد السوري وخاصة مع تأسيس سوق الأوراق المالية بموجب المرسوم التشريعي رقم 55 لعام 2006 وبدء العمل بها منذ 2009/3/10. لأنّ أنجح الإقتصادات القومية هي تلك التي تحقق قدرا من الاستقلال الذاتي للمناطق من خلال وضع الضوابط وتطوير المناطق الصناعية القوية [12]. لكن من خلال تحليلنا لتوزع المشاريع حسب شكلها القانوني كانت كما في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4) توزع المشاريع الإستثمارية حسب شكلها القانوني

ملكية المشروع	العدد	التوزع النسبي	التكلفة الاستثمارية مليار ل.س	التوزيع النسبي
مؤسسة فردية	1992	%53	340,1	%27,6
مساهمة مغفلة	148	%3,9	504,3	%40,8
محدودة المسؤلية مشتركة	11	%0,3	7,4	%0,6
مساهمة مشتركة	5	%0,1	23,6	%1,9
محدودة المسؤلية	214	%5,7	154	%12,5
توصية بسيطة	483	%12,8	73,7	%6
تضامنية	909	%24,2	131	%10.6
المجموع العام	3762	%100	1243	%100

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ ما يأتي:

أ- احتلّت المؤسسات الفردية المرتبة الأولى وبنسبة 53% من حيث عدد الشركات والمرتبة الثانية حسب مؤشرالتكاليف الإستثمارية بنسبة 27,6%

ب- احتلت الشركات التضامنية المرتبة الثانية من حيث عدد الشركات وبنسبة 24,2% والمرتبة الرابعة من ناحية التكاليف الاستثمارية وبنسبة 10,6%

ت- احتلت شركات التوصية البسيطة المرتبة الثالثة من حيث عدد الشركات والمرتبة الخامسة من ناحية التكاليف الاستثمارية .

ث- نلاحظ أنّ باقي الشركات تراوحت نسبها بصورة مختلفة. لكن ما نلاحظه هو أنّ الشركات المساهمة المشتركة كانت أقل النسب والتي بلغت 0,1% فقط لاغير من عدد الشركات ونسبة 1,9% حسب مؤشر التكاليف

الاستثمارية. علما أنّ التوجه العام هو نحو تفعيل دور الشركات المساهمة وتحويل الشركات الفردية إلى شركات مساهمة وشجع على ذلك القانون رقم / 41 / لعام 2006 والذي أكدّ أنّ الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الإكتتاب العام بنسبة لاتقلّ عن 50% فمعدلها الضريبي هو 14% فقط .

ج- توزيع المشاريع الاستثمارية حسب المحافظات:

أن نجاح الإستثمارات يتوقفّ على توزعها المتناسب مع توفرّ وتركزّ الموارد المتاحة. ولذلك فإننا نقترح ضرورة توجيه الإستثمارات نحو المنطقة الشرقية والتركيز على تفعيل الصناعة التحويلية التي يجب أن تثورّ القطاعات الأخرى وتساهم عند ذلك في تحسين الواقع الإقتصادي سواء على صعيد زيادة الناتج المحلي الإجمالي أم على صعيد امتصاص البطالة والتي بلغت معدلات مرتفعة للسنوات 2005 ولغاية 2007 وحسب التسلسل (8%– 8,2%– 8,3%) [13]. وستزداد حدة المشكلة مستقبلا لأنه في كل عام يدخل سوق العمل بحدود /300/ ألف طالب عمل مما يتطلبّ خلق فرص عمل واستثمارات وطنية وعربية وأجنبية تمتصّ البطالة الموجودة والفائضة في القطاع العام وتوفرّ فرص عمل للعمالة التي تخل إلى سوق العمل لأول مرة [14]. وأن الخلل واضح في توزيع الاستثمارات جغرافيا؛ إذ إن أغلبها يتركزّ في المحافظات الأساسية (حلب وريف دمشق وحمص ودمشق وحماة) وقد شكلّت من إجمالي الإستثمارات نسبة /73,7% /. وكان توزع المشاريع الاستثمارية المشملة على المحافظات وبشكل تنازلي كما في الجدول الآتي:

الجدول رقم (5) توزع المشاريع الإستثمارية حسب المحافظات السورية [15]

المؤشر	عدد المشاريع	النسبة إلى الإجمالي
حلب	849	%22,6
ريف دمشق	847	%22,5
حمص	371	%9,9
دمشق	358	%9,5
حماة	345	%9,2
اللاذقية	216	%5,8
طرطوس	215	%5,7
ا د لب	124	%3,3
الرقة	113	%3
درعا	104	%2,8
دير الزور	87	%2,3
الحسكة	68	%1,7
السويداء	54	%1,4
القنيطرة	11	%0,3
المجموع	3762	%100

إذا إن المشاريع الإستثمارية تركزت في المحافظات الأساسية. وتجب الإشارة إلى أن تقرير الإستثمار السنوي الثاني اعتمد معيار (المشاريع الاستثمارية الكبيرة) هي التي تتجاوز قيمتها الاستثمارية / 500/ مليار ليرة سورية. ووفقا لهذا المؤشر كان عدد الشركات الكبيرة و قيمتها الإستثمارية وعدد عمالها ومجالات استثماراتها كما في الجدول الآتي:

الجدول رقم (6)عدد المشاريع الاستثمارية الكبيرة المنفذة في المحافظات وتكاليفها الاستثمارية وعدد فرص العمل المحدثة وطبيعة الإستثمار [16].

المحافظة	عدد الشركات	التكاليف الاستثمارية	عدد العمال	مجال الاستثمار
ريف دمشق	17	20108,2	2997	تصنيع سيارات وكابلات وجبنة ومواد غذائية من كتشاب وشعيرية وخيوط ورقائق وصابون بلاستيكية وأدوية بشرية ونباتية ومياه غازية وصفائح وأنابيب ألمنيوم ومعدنية وعوادم ألياف وإنتاج ورق صحي وصناعة وطباعة
حلب	16	13559,7	2421	تصنيع (أقمشة ومفروشات وإكريليك وبولي استر ونايلون وغزول قطنية وممزوجة وخيوط تركيبية وصباغة وطباعة وأنابيب ومعكرونة ومعجنات وزجاج وخزانات وفورميكا وخشب وتجعيد وسحب بولستر
حمص	7	23245,2	3783	تصنيع (السكر وتكريره وزيوت نباتية وقطنية وفول صويا وعباد شمسوسمن نباتي ومرغرينوتصنيع كبسولات PET لتصنيع عبوات بلاستسكية وصابون وأكياس لتعبئة المنتجات الغذائية وتجميع السيارات السياحية
حماة	4	4075,6	627	تصنيع زيوت نباتية وتكريرها وسمن نباتي وصابون ومنتجات غذائية وخاصة تعبئة الدجاج واللحوم
اللاذقية	4	3741,6	874	تصنيع العصائر والمجففات وعصير الخضار والفواكه والحديد وأجهزة كهربائية ومنزلية
الرقة	1	2137	35	تصنيع الحلي والمجوهرات
درعا	1	1039	45	تصنيع فوط اطفال ومناشف
طرطوس	1	594,6	146	تصنيع زيوت وسمنة نباتية
السويداء	1	530	63	تصنيع عصير العنب والتفاح والبندورة والمكثفات
ادلب	1	660,4	78	تصنيع خيوط تركيبية وممزوجة
المجموع	53	69691,3	11069	أغلبها صناعة تحويلية

ومن خلال تحليل الجدول يتبين لنا أنه يوجد /4/ محافظات هامة لاتوجد فيها شركات استثمارية كبيرة وهي (دمشق– القنيطرة– الحسكة– دير الزور). علما أن كل من الحسكة ودير الزور فيهما من الموارد الكثيرة والمتطلبة للاستثمارات وتحويلها إلى منتجات صناعية ذات قيمة مضافة عالية وربحية كبيرة ولا سيما القطن والقمح والنفط والثروة الحيوانية ...إلخ.

ومن خلال متابعتنا الميدانية لمعرفة أسباب ذلك عن طريق اللقاء بالمستثمرين و أصحاب الشركات الذين عبر أغلبهم عن الملاحظات الآتية:

1- إنهم فضلوا إقامة الشركات الكبيرة على الحدود المتاخمة لدمشق بسب ارتفاع أسعار الأراضي التابعة للمخطط التنظيمي لها بالمقارنة مع المحافظات المجاورة كريف دمشق و درع.

2- عدم الرغبة في إقامة الشركات الكبيرة بسبب احتلال قسم من الجولان من قبل الاحتلال الصهيوني.

3- فيما يخص الحسكة ودير الزور: على الرغم من وجود الموارد الطبيعية و المواسم الزراعية اللازمة لترسيخ الصناعة التحويلية إلا أن المستثمرين لا يرغبوا بالتوجه إلى هاتين المحافظتين بسبب العوامل الاجتماعية ونقص الخدمات.

لذلك نقترح إعادة النظر بتحسين المناخ الاستثماري من خلال اعتماد التنمية المتوازنة و إيلاء هذه المحافظات قدر أكبر من الاستثمارات لتحويلها إلى مراكز نمو حقيقية.

رابعا – الاستثمارات الأجنبية:

يحتلّ الإستثمار االأجنبي أهمية متميزة ولاسيما من خلال أنها تساعد في نقل المعرفة والخبرة والتكنولوجيا والمهارات وتقوي العلاقة مع الأسواق الخارجية ...إلخ. ونظرا لأهميتها فقد منحها القانون رقم 8 لعام 2007 مزايا كثيرة بهدف زيادتها. وهذا ماتتبعه أغلب دول وتكتلات العالم فمثلا قرّرت منظمة آسيان في اجتماعها لعام 1995 إنشاء (منطقة الأسيان للاستثمار) للمساعدة في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الإقليم بمقادير أكبر وأكثر استمرارا من خلال التشجيع والتسهيل والتحرير [17]. و يتضح هذا من خلال المقارنة بين كوريا الجنوبية وغانا مثلا، حيث كان الدخل الفردي في كوريا الجنوبية يعادل بالضبط نفس الدخل قي غانا (230) دولار في ستينات القرن الماضي أمّا اليوم فإنه في كوريا يعادل ثلاثة عشر ضعفا عما هو عليه في غانا[18].

وفي سورية فقد بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المشملة من عام 1991 وحتى بداية عام 2008 بحدود / 443/ مليار ليرة سورية شكلّت نسبة 29,6% من إجمالي التكاليف الإستثمارية المشملة. وبلغ عدد الدول المشاركة / 35/ دولة. وكان من أهمّ الدول المستثمرة هي (تركيا عدد/30/ مشروع- المانيا10 مشاريع- إيران 8 مشاريع- ...إلخ). أمّا على صعيد الاستثمارات العربية فقد احتلت الاستثمارات العراقية المرتبة الأولى وبلغ عددها 28 مشروع ثم اللبنانية 26 مشروع ثم السعودية 22 مشروع ...إلخ [19]. ولكن من خلال التحليل وجدنا تباينا كبيرا مابين المشاريع (المشملة) و(المنفذة) سواء عل صعيد القيمة الاستثمارية أو اليد العاملة أو عدد المشاريع . وسنعالج هذا الموضوع وفق التسلسل الآتي:

1 – المشاريع الأجنبية المشملة والمنفذة

من خلال تحليل واقع الإستثمار الأجنبي وجدنا تباينا كبيرا بين المشمل والمنفذ حيث بلغ (عدد المشاريع المشملة 226 بقيمة استثمارية بحدود 443 مليار ل.س، ومخطط لها أن تحدث 37276 فرصة عمل) لكن على صعيد التنفيذ كانت النتائج متواضعة حيث نفذّ منها 117 مشروع بنسبة 52% وبتكلفة استثمارية بحدود 93 مليار ل.س بنسبة 21% وأحدثت /14595/ فرصة عمل فقط لاغير أي بنسبة 39% . أي أننا لم نستطع وعلى الرغم من الجهود المتواصلة من جذب الإستثمارات الخارجية وبرأينا تكمن الأسباب بشكل أساسي في عدم توضيح

الفرص الإستثمارية والروتين الحكومي وعدم كفاءة بعض الأجهزة ...إلخ [20]. وهذا يتطلب تهيئة الكوادر الوطنية وزيادة كفاءتها لتستطيع التأقلم مع التكنولوجيا المستوردة لأن الحديث عن التكنولوجيا بصورة عامة دون تحديد أنواعها بحد ذاته مغالطة لأن التكنولوجيا درجات كالعلم [21]. وحتى تتحقق الفائدة من جذب الاستثمارات الأجنبية فلا بد من (تحقيق عدة شروط ومنها أن تكون محدودة بحيث لاتؤدي إلى سيطرة الأجانب على جزء يُعدُّ من الثروة القومية وعدم منحها أي امتيازات غير متوافرة لمواطني البلد وأن تتمّ ضمن شراكة مع رأس المال الوطني وتتوجه نحو مشاريع صناعية غير متوافرة في الدولة المضيفة ووضع قواعد لتصفية الاستثمارات الأجنبية إذا رغب مالكوها في ذلك وخضوع أي خلاف أو نزاع بين المستثمرين الأجانب من جهة ومواطني الدولة المضيفة من جانب أخر إلى قوانين هذه الأخيرة كما تقتضي متطلبات السيادة) [22]. وهذا لا يعني وضع عراقيل أمام الاستثمار الأجنبي بل توجيهه الوجهة الصحيحة وهذا ما فعلته الصين علما أنها أكبر مستقبل للاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية. إذا لابدّ من تعديل سياساتنا الإنمائية من خلال معالجة حالات الإخفاق الماضية أوالإستعداد لمواجهة مشكلات المستقبل. وتحديد الأولويات الإستثمارية وفي مقدمتها الاستثمار في الإنتاج الزراعي وبصفة خاصة إنتاج الأغذية[23]. أي توجيه الإستثمارات الأجنبية نحو مشاريع الإنتاج الحقيقي وأن لاتكون إمتدادا للعولمة المالية في المراكز الرأسمالية وأن تنحى نحو زيادة رأس المال الثابت وتعوض عن النقص في الإدخارات الوطنية. لأن جوهر الإستثمار هو استخدام الإدخارات و بجوهره يتكون من رأس المال الثابت والتغير في المخزون[24].

2 – واقع المشاريع العربية

إن تطبيق السوق العربية الكبرى المشتركة والتوجه نحو تفعيل العمل العربي المشترك للوصول إلى الوحدة الاقتصادية يتطلب زيادة الاستثمارات العربية البينية مع التحرير التجاري وحرية انتقال اليد العاملة. لأن التحرير التجاري لوحده لا يشكلّ عاملا كافيا لتحفيز النمو الاقتصادي بل يتطلب قولا واحدا إستراتيجية عربية مشتركة لتحفيز الاستثمار الإنمائي والتكامل الإقتصادي. ولاسيما أن المنطقة العربية تُعدُّ من أقلّ دول العالم جذبا للاستثمارات. علما أنّ الأموال العربية تستثمر في الخارج ويقدرها البعض بأكثر من 2500 مليار دولار بينما كانت الاستثمارات العربية البينية لعام 2005 وحسب تقرير الاستثمار مقدار / 35,5/ مليار دولار فقط لا غير. ومن خلال تحليلنا للمشاريع العربية والتي بلغت نسبتها من إجمالي المشاريع الأجنبية نسبة 60,6% ومن تكاليفها الاستثمارية نسبة 71,8%. و توزعت بشكل تنازلي كما يلي:

[العراق 28– لبنان 26– السعودية 22– الكويت 21– الأردن 16– مصر 6– الإمارات 6– فلسطين 6– الجزائر 2– البحرين1– قطر 1– المغرب 1]. وبلغت قيمة الاستثمارات العربية مقدار / 317944/ مليون ليرة سورية توزعت بين الدول المذكورة سابقا وبشكل تنازلي وبملايين الليرات السورية كما يأتي [قطر 125330السعودية 68959,8– الكويت 55073,6– الإمارات 38587,8– العراق 13945,9– لبنان 9698,8– الأردن 3362,8– فلسطين 1129,9– مصر 1121,3– الجزائر 315,9– المغرب 241,3– البحرين 120,4– ليبيا 56,7]. ومن خلال التحليل لاحظنا أن قطر تأتي في المرتبة الأخيرة من ناحية عدد المشاريع حيث تمتلك مشروعا واحدا لكنها من ناحية التكلفة الاستثمارية احتلت المرتبة الأولى والسبب هو أن مشروعها هو في الاستثمار العقاري . كأغلب الاستثمارات الوافدة هي من دول الخليج العربي حيث شكلت من إجمالي الاستثمارات العربية نسبة 90,6% ومن الاستثمارات الأجنبية (العربية وغير العربية نسبة 65%). ويبدو هذا واضحا من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (7) توزع المشاريع الاستثمارية حسب بلدانها وكلفتها الاستثمارية وتوزعها القطاعي[25] .

الدولة	التكلفة الاستثمارية	النسبة إلى الإجمالي	عدد المشاريع حسب النشاط الاقتصادي			
			صناعة	نقل	زراعة	أخرى
بلدان الخليج العربي	288071,6	%65	35	5	6	5
باقي البلدان العربية	29872,6	%6,7	46	7	30	3
مجموع البلدان العربية	317944,2	%71,8	81	12	36	8
الدول الأجنبية	124851	%28,2	57	20	6	5
المجموع	442795,2	%100	138	32	42	13

وهكذا نلاحظ كيف أنّ أغلب المشاريع تركزت في القطاع الصناعي وبعدد/ 138/ مشروع وبنسبة61,3% ثم المشاريع الزراعية بعدد / 42/ بنسبة 18,7% ثم مشاريع النقل /32/ مشروع بنسبة 14.2% ومشاريع أخرى عدد/13/ بنسبة 5,8%.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات :

من خلال ما تم عرضه في هذا البحث نستطيع القول مناخ الاستثمار في سورية بعض المعوقات التي تقلل من فعاليته في جذب الاستثمارات وتؤثر في فعالية الاستثمارات نفسها والتي لا تشجع على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية ومن هذه المعوقات:

– البنية التحتية: إن غياب أو شبه غياب أو صعوبة الحصول على الخدمات الضرورية: كهرباء، ماء، طرق، مصارف، خدمات اتصالات، يشكل عقبة كبيرة أمام المستثمرين مما يدفعهم لمواجهة مشكلة تأمين الأرض المناسبة المسموح الترخيص بها ويحملهم أعباء إضافية، وبصفة خاصة إذا كانت هذه المناطق بعيدة عن الخدمات الضرورية ويوقعهم في مشاكل الترخيص الإداري.

– ضعف النظام المالي والمصرفي: لا يزال القطاع المصرفي في سورية يعاني من نقص واضح في تقديم الخدمات المصرفية: إيداعات، قروض، تسليفات ائتمانية، خدمات مصرفية أخرى مختلفة. إذ لم يستطع هذا القطاع إلى هذه اللحظة الاندماج في البيئة المصرفية الدولية ومواكبة التغيرات الجارية في هذا المجال إلى جانب نقص الكفاءات والخبرات المصرفية وما يرافق ذلك من إجراءات روتينية مطولة الأمر الذي يعرقل إنجاز العمليات المصرفية ويطيل زمن إنجازها في حين تتسابق المصارف في تنوع الخدمات المصرفية والسرعة في تقديم الخدمة. فالمصارف السورية تتسم بعدم المرونة في التعامل وغياب خطة التسليف والائتمان الواضحة لديها ووضع قيود متشددة على التسليف والائتمان المصرفي ويوضح هذا انخفاض نسبة التسليفات الائتمانية إلى الإيداعات المصرفية. – ضعف إدارة أسعار الفائدة: لا تزال السلطات النقدية تعتمد على نهج تثبيت أسعار الفائدة عند حد معين لفترة طويلة وتحريرها يسهم بشكل كبير في تشجيع الاستثمار وتوجيهه نحو الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية التي ترغب الدولة في تنشيطها حيث تحتاج إلى رعاية خاصة من قبل الدولة من خلال منح قروض استثمارية بفوائد مخفضة، في حين يعاني المستثمرون حاليا من ارتفاع سعر الفائدة على القروض الصناعية، إذ تصل فائدة القرض في بعض

الحالات إلى أكثر من 14% بما فيها الأعباء الإضافية.

– الضرائب والرسوم: تعتمد الحكومة في هذا المجال على تقديم إعفاءات كبيرة ولكن بعد ذلك يعقبها ضرائب متعددة ومتشابكة وبنسب مرتفعة ترهق المكلف .

– التعامل بالقطع الأجنبي: إن القيود والشروط الموضوعة على التعامل بالقطع الأجنبي تُعدُّ عاملاً منفراً وتعطي صورة غير جيدة عن مناخ الاستثمار، على الرغم من أنه تم إعطاء بعض المرونة وتخفيف القيود على التعامل بالقطع الأجنبي لكن لا تزال هناك قيود وشروط للتعامل بالقطع الأجنبي تسبب ردة فعل سلبية من قبل بعض المستثمرين. كما يعاني المستثمرون، من مشاكل في تحويل الأرباح إلى الخارج وتأمين القطع اللازم لذلك، خاصة المشاريع التي لا يتوفر لها قطع أجنبي من خلال نشاطها.

– الإجراءات الإدارية: إن تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار بشكل عام و على الاستثمار الصناعي والزراعي على وجه الخصوص فضلاً عن تعقيد إجراءات الحصول على التراخيص المطلوبة يشكل عقبة كبيرة أمام المستثمرين ويكلفهم كثيراً من الوقت والجهد والمال، فضلاً عن ما تعانيه بعض الإدارات المشرفة على الاستثمار من الروتين وهذا يعود إلى وجود أنظمة معقدة تحكم إجراءات الحصول على التراخيص المطلوبة. فعلى سبيل المثال: الترخيص الإداري يتطلب موافقة الجهات كافة للحصول عليه، والتراخيص المؤقتة التي تشترط الانتقال إلى المناطق الصناعية.

– عدم إتاحة معلومات كافيه عن فرص الاستثمار في القطاعات الإنتاجية

– تعدد الجهات الرسمية المشرفة على الاستثمار أو التي تصدر التراخيص والموافقات.

– عدم وجود محاكم متخصصة في حل النزاعات القضائية التي قد تنشا بين المستثمر وجهات أخرى.

– طول الفترة اللازمة للقيام بالترخيص للمصانع عند الإنشاء وتعدد جهات الموافقة وتداخلها وتضاربها.

– ارتفاع رسوم استخراج تراخيص إنشاء المشروعات وارتفاع أسعار الأراضي المخصصة للأنشطة الصناعية في المدن الجديدة مقارنه بدول أخرى كمصر والأردن مثلاً

التوصيات:

إن نجاح الحكومة السورية في جذب الاستثمارات إلى القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، يتطلب توفير مناخ استثماري سليم ومستقر، لأن ذلك هو العامل الأكثر أهمية في حسابات المستثمر المحلي والأجنبي. فارتفاع معدلات التضخم، أو المغالاة في قيمة العملة الوطنية، أو الخفض المفاجئ والحاد في قيمتها، أو التحديد الإداري لأسعار الفائدة أو ضعف الجهاز المصرفي، كل هذا لا يخلق الأجواء الملائمة لاجتذاب الاستثمارات الإنتاجية. كما لابد الاستمرار في تبسيط الإجراءات الحكومية والإدارية التي ينبغي على المستثمر القيام بها للحصول على موافقة لإقامة مشروعه من خلال إتباع نظام النافذة الواحدة. كما نرى ضرورة تبني استراتيجية إقامة مناطق صناعية صغيرة مجهزة بالخدمات الأساسية في كافة المناطق السورية و توزيع الأراضي اللازمة على المستثمرين بأسعار مخفضة.

وفضلاً عما تقدم وبهدف تحسين وتفعيل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية لا بد من إعطاء اهتمام كبير للمحاور الآتية:

1– زيادة الإهتمام بطبيعة وحجم وتوزع الاستثمارات في المناطق السورية وخاصة في أمكنة تمركز الموارد الطبيعية. وإعطاء حوافز تشجيعية للإستثمار في المناطق النائية. وزيادة معدل الاستثمارات لأن الاستثمار بمعناه البسيط هو انتقال رأس المال النقدي إلى رأسمال منتج [26].

2- توجيه الاستثمارات نحو قطاعات الإنتاج المادي وخاصة الزراعة والصناعة. ولا سيما بعد استفحال تداعيات الأزمات المالية العالمية من غذائية ومالية وبرأينا ستتولدّ من جرائها أزمات متعددة ومتنوعة. ومتابعة دائمة للحركة الاستثمارية وخاصة لمعرفة أسباب عدم تنفيذ المشاريع المشملة. ووضع برامج زمنية لتنفيذ المشاريع. وإجراء دراسات مقارنة لزيادة المردودية الزراعية والإنتاجية الصناعية. لأنهما يجب أن يكونا جوهر أسباب زيادة الناتج المحلي الإجمالي. وكما قال أحد الاقتصاديين (أنّ بلدا يتخلف نمو إنتاجيته 1% عن بلدان أخرى لقرن من الزمن يمكن أن يتحولّ كما تحولت بريطانيا من القائد الصناعي غير المتنازع عليه إلى بلد متوسط القدرة)[27].

3- وضع سياسة إستثمارية قادرة على جذب الاستثمارات السورية من الخارج وإعادة الأموال المهاجرة والمهجّرة ولا سيما بعد أن تأكدّ بأن الحضن الدافئ للاستثمارات السورية هي الأرض السورية وبأنّ الربحية الوطنية مضمونة فيها أكثر من الخارج .

4- تشجيع انتقال وتحويل الشركات العائلية والفردية إلى شركات مساهمة. لأنها الأقدر على الصمود أمام المتغيرات الداخلية والخارجية ولاسيما مع إنفتاح الأسواق على بعضها البعض ولا سيما بعد تطبيق السوق العربية الكبرى المشتركة والإتفاقيات الثنائية الموقعة مع الدول الأخرى وتوقيع الشراكة مع أوروبا وطلب الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية ...إلخ.

5- زيادة القدرة التنافسية من خلال التركيز على المشاريع التي تتناسب مع الموارد المتاحة وبما يضمن تصنيعها بشكل يتطابق مع المواصفات العالمية. وتشغيل اليد العاملة وتحسين مؤشرات الأداء الزراعي والصناعي مثلا . فمؤشر الأداء الصناعي التنافسي (Competithve Industrial Peromance-CIP) والذي يصدره تقرير التنمية الصناعية لمنظمة (اليونيدو) وهومؤشر مركب يتألف من أربعة أبعاد أساسية وهي (الطاقة الإنتاجية الصناعية – الطاقة التصديرية– كثافة التصنيع– جودة المنتجات) وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح وكلما ارتفعت القيم دلّ ذلك على ارتفاع القدرة التنافسية [28]،إن زيادة القدرة التنافسية تعني زيادة القدرة النسبية للدولة أو المشروع على خلق المزيد من الثروة عن منافسيها في الأسواق الخارجية [29].

ومن المعروف أن موضوع التنافسية يلقى اهتماما كبيرا من قبل الحكومة السورية وقد تمّ تشكيل (المرصد التنافسي السوري) لكن لا يزال مطلوب منا الكثير، وقد أظهر تقرير التنافسية العالمي 2007– 2008 الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي تقدما مقبولا في مؤشرّ التنافسية الكلي المقدر للنمو الاقتصادي السوري إذ تقدمت سورية من المرتبة 84 من أصل 128 دولة عام 2006 إلى المرتبة 80 من أصل 131 دولة ضمّها التقرير[30]

6- يجب التركيز على تحويل المدخرات الوطنية إلى إستثمارات . لأنه وعلى الرغم من أهمية الاستثمارات الأجنبية لم تشكل من الاستثمارات المشملة خلال الفترة المدروسة سوى 29.6% من إجمالي المشاريع الاستثمارية. وبرأينا أن الافتقار إلى الادخار ما هو في حقيقة الأمر إلا اختصارا للفائض القابل للاستثمار بشكل كامن [31].

7- تفعيل النافذة الواحدة لانها تقلل من الإجراءات الروتينية والعمل لإحداث (غرفة تحكيمية) مهمتها البت في القضايا الخلافية الإستثمارية وإيجاد مرجعية واحدة للاستثمار وإعداد دراسات تأشيرية حول الفرص الإستثمارية المتاحة مما يوفرّ في الوقت والجهد والتكلفة على المستثمرين وهذا ماتتبعه تونس الشقيقة مثلا فخلال يوم واحد يتمّ الحصول على كافة الوثائق الاستثمارية المطلوبة .

8- توضيح الخريطة الاستثمارية والتركيز على المشاريع الحيوية والهامة وذات الربحية الوطنية لأن غاية المستثمر تحقيق أكبر ربح وربحية ممكنة وهذا يتطلب تحليلا ماليا يهدف إلى معرفة الربحية التجارية المتوقعة للمشروع الاستثماري، فضلاً عن التحليل الاقتصادي الاجتماعي الذي يوضح مدى مساهمة المشروع في تحقيق الأهداف التنموية على مستوى الإقتصاد الوطني ككل [32]. وبما ينسجم مع مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي وأهمها مؤشرات النمو والاستثمار والاستقرار الاقتصادي والقطاع المصرفي وأسواق المال ومؤشر العولمة والإندماج [33].

9- إحداث مناطق ومدن صناعية وزراعية في مختلف المحافظات وتخصيص مكاتب للاستثمار فيها تتمتع بأوسع الصلاحيات. والتركيز على زيادة الكفاءة الإنتاجية والإقتصادية وجوهرها الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وزيادة مردودية الليرة السورية الواحدة المستغلة في المجال الإستثماري [34]. والاستفادة من تجارب الماضي وعَدِّ الاستثمار من الأولويات الوطنية. وهذا ماتمّ التعبير عنه بصورة واضحة في الخطة الخمسية العاشرة والتي أكدت على ضرورة متابعة تنفيذ الإستثمارات المخططة ولاسيما بعد تراجع معدل التنفيذ. فقد خطط لتوظيف استثمارات اجمالية في الصناعة التحويلية خلال الخطة الخمسية التاسعة بمقدار / 265/ مليار ل.س لمشاريع القطاع العام ولكن لم يستثمر فعليا سوى /20/ مليار ليرة سورية خلال 2001 إلى نهاية 2003. وهذا ما أثر سلبا في تطويرها و يجب أن تكون قائدة ورائدة لتعوضّ عن التراجع في الإيرادات النفطية حيث تراجعت من 137,9 مليار ل.س عام 2006 إلى 100,3 عام 2008 [35] .

10- تفعيل سفاراتنا في الخارج واعتماد ملحقين تجاريين فيها للترويج المناسب للمزايا الإستثمارية المتوافرة في سورية من موقع مناسب وبنية تحتية جيدة ومواد أولية مناسبة ويد عاملة واستقرار سياسي واقتصاد...إلخ. كما فعلت مصر الشقيقة حيث شكلّت في الخارج لجان تعمل تحت إشراف السفارة المصرية وأطلقت عليها (لجان دق الأبواب) مهمتها التعرف على الفرص التسويقية في الخارج وتوجيه الاستثمارات والإنتاج المصري بما يتناسب مع ذلك [36] .

11- تفعيل التخطيط الإقليمي وتحويل المحافظات إلى مراكز نمو حقيقية من خلال الاستغلال الأمثل لكل مزاياها وإمكانياتها. وبحيث يكون التخطيط الإقليمي مدخلا حقيقيا للتخطيط العام الشامل وبما يتناسب مع اعتمادنا لنهج التخطيط التأشيري.

المراجع:

1- عبد الله الكفري، مصطفى. *مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية عوامل الجذب والطرد*، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، 2008.

2- اللحام، فؤاد. *التحديث الصناعي في سورية الضرورة الواقع والتحديات*، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، 2008

3- سليمان،عدنان. *واقع وآفاق فرص الاستثمار في المناطق الحرة السورية*، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، 2005

4- كارسون، روبرت. *ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها*، الطبعة الأولى، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1994 ، 146 .

5- المجموعة الإحصائية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، 2008، دمشق 2008 جدول 15/9، 466 .

6- التقرير الاقتصادي عن أداء الحكومة السورية لعام 2008. رئاسة مجلس الوزراء، كانون الأول 2008، دمشق 2008 ، 8.

7- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أيلول 2007 القاهرة، ميدان التحرير، 261.

8- عبد العزيز محمود، يوسف. *اقتصاديات الصناعة والبيئية*، منشورات جامعة تشرين، سورية 2006،2007 ، 328.

9- التقرير الاقتصادي عن أداء الحكومة السورية لعام 2008. رئاسة مجلس الوزراء، كانون الأول 2008، دمشق 2008، 20.

10- الخطة الخمسية العاشرة في الجمهورية العربية السورية، منشورات هيئة تخطيط الدولة عام 2007 دمشق، 56.

11- تقرير هيئة الاستثمار السوري. تقرير الاستثمار السنوي الثاني في سورية لعام2007، دمشق، 2008،37.

12- روبنسون، جوان انيويل جون. *مقدمة في علم الاقتصاد الحديث*، ط 1، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان بيروت، 1980، 447.

13- التقرير الاقتصادي عن أداء الحكومة السورية لعام 2008. رئاسة مجلس الوزراء، كانون الأول 2008، دمشق 2008 ، 14.

14- عبد الله الكفري، مصطفى. *اقتصاديات الدول العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك*، دار النشر الهاشمية، دمشق 2008، 78.

15- عبد العزيز محمود، يوسف. *اقتصاديات الصناعة والبيئية*، منشورات جامعة تشرين، سورية 2006، 2007 ، 60.

16- عبد الله الكفري، مصطفى. *اقتصاديات الدول العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك*، دار النشر الهاشمية، دمشق 2008 ، 78-88-89.

17- محمود الأمام، محمد- *تجارب التعامل العالمية ومغزاها للعالم العربي*، ط1، مركز الدراسات العربية،2004، 45.

18- كيندي، بول. الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 1993 ، 275.

19- التقرير الاقتصادي عن أداء الحكومة السورية لعام 2008. رئاسة مجلس الوزراء، كانون الأول2008، دمشق 2008 ، 79-80.

20- دوشيين، حيرار؛ نجوم أسامة. *نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري*، الإصدار الثاني، مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي، سوريا، دمشق، 2008، 32.

21- قرم، جورج. التسمية المفقودة، ط 1، دار الطليعة الطباعة ونشر، بيروت، 1981، 133.

22- الزعيم، عصام . *منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى*، مجلة قضايا إستراتيجية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية في القطر العربي السوري، العدد التاسع والخمسون، دمشق، 2007، 17.

23- أطرش، محمد. *حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية*، دراسات في تكريم يوسف الصائغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول 2001، 237.

24- لوب، جاك. *العالم الثالث وتحديات البقاء*، ط1، عالم المعرفة، الكويت، 1986، 384.

25- هرمز، نور الدين. *الحسابات الاقتصادية القومية*، مديرية الكتب والمطبوعات جامعة تشرين، سورية، اللاذقية 2004-2005، 198.

26- عبد الله الكفري، مصطفى. *اقتصاديات الدول العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك*، دار النشر الهاشمية، دمشق 2008 ، 81

27- عبد المهدي،عادل؛ الهموندي، حسن. *الموسوعة الاقتصادية*، ط1، دار ابن خلدون للنشر، بيروت، لبنان، 1980، 38.

28-'The Elusive Boom is produc Tivity' New york Times, business section, 1984,1-26.

29-MANUAL, A.L. BEN *charming Industrial com petitive nes in Egypt. Acom parative performance Assesment, Economlc Reasearch forum*-19 Th April 2006.

30- محمد عبد السلام، فادية. *المزايا التنافسية للمنتجات العربية*، مجلة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية اتحاد غرف التجارة السورية وغرفة تجارة دمشق، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، دمشق، 2007، 123.

31- رئاسة مجلس الوزراء في سورية، التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007، منشورات Undp، دمشق، عام 2007، 45.

32- روبنسون، جوان؛ انيويل، جون. *مقدمة في علم الاقتصاد الحديث*، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، 1980، 447.

33- أبو عمر،واثق حمد. *أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية*،ط1،دار الرضا للنشر، سورية، دمشق 2003، 113.

34- بابكر، مصطفى. التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005 ، 43.

35- سلمان، حيان، أطروحة دكتوراه بعنوان *كيفية زيادة فعالية الإنتاج في الاقتصاد السوري*، معهد الاقتصاد الوطني في، جمهورية اوكرانيا 1986، 88.

36- التقرير الاقتصادي عن أداء الحكومة السورية لعام 2008. رئاسة مجلس الوزراء، كانون الأول 2008، دمشق 2008 ، 18.

37- سلمان، حيان، صحيفة الاقتصادية، عدد 85، تاريخ2009/3/15/ ، 16-17، دمشق.